

## ما بعد مقترحي الركيزتين

### نهج مبسط لفرض الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات

سول بيتشيوتو، محمد أشفق أحمد، أليكس كوبهام، رسمي رانجان داس، إيمانويل إيز، بوب مايكل\*

#### ملخص

تقدم هذه الورقة بديلاً للاتفاقية متعددة الأطراف بموجب الركيزة الأولى من مشروع تاكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وذلك عبر البناء على أساس التقدم المحرز حتى الآن وتجاوزه. ظهر اتجاه جديد نشأ عن إشارة ورقة مجموعة الـ 24 في 2019 المقترحة للارتباط الضريبي على أساس دلالة التواجد الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع التوزيع الكسري للضريبة. تتضمن التدابير الناتجة المتفق عليها بموجب الركيزتين قبول هذا النهج من حيث المبدأ، كما يوفر معايير فنية تفصيلية لتنفيذه. يتضمن هذا: (أ) ارتباط ضريبي على أساس عتبة كمية لإيرادات البيع، (ب) منهجية لتعريف الأرباح العالمية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات للأغراض الضريبية، و(ج) معايير فنية تفصيلية لتحديد العوامل العاكسة للأنشطة الحقيقية للشركات متعددة الجنسيات وتعريفها في الولاية القضائية (المبيعات والأصول والموظفين).

حان الآن وقت النظر في خريطة الطريق التي حددتها مجموعة الـ 24. يظهر العمل المنجز إمكانية تخطي العوائق الفنية، فالتحدي سياسي بالأساس. تهدف هذه الورقة إلى تقديم مخطط للتدابير الفورية التي تستطيع الدول تبنيها، وذلك في أثناء الانخراط في المداورات على المستويات القومية والإقليمية والدولية من أجل حملة عالمية نحو إصلاحات عملية ومنصفة. إن فرض الضريبة على الدخل الكلي بصفته وحدة واحدة مع التوزيع حسب صيغ محددة الطريقة الوحيدة العادلة والفعالة لضمان فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات في الأماكن التي تحدث فيها الأنشطة الاقتصادية، وهذا وفقاً لتكليف مجموعة الـ 20. يمكن أن يضمن هذا فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات مرة واحدة فقط لا غير، ويوفر الاستقرار والطمأنينة للأعمال، ويضع أساساً لقواعد الضرائب الدولية الملائمة للقرن الحادي والعشرين.

\*\*\*

*This paper puts forward an alternative to the proposed multilateral convention under Pillar One of the BEPS project, by building on and going beyond the progress made so far. A new direction was signalled in 2019 by the G-24 paper proposing a taxable nexus based on significant economic presence, combined with fractional apportionment. The resulting measures agreed under the two Pillars entail acceptance in principle of this approach, and also provide detailed technical standards for its implementation. These include: (i) a taxable nexus based on a quantitative threshold of sales revenues; (ii) a methodology for defining the global consolidated profits of MNEs for tax purposes, and (iii) detailed technical standards for defining and quantifying the factors that reflect the real activities of MNEs in a jurisdiction (sales, assets and employees).*

*The time is now right to take up the roadmap outlined by the G-24. The work done shows that technical obstacles can be overcome, the challenge is essentially political. This paper aims to provide a blueprint for immediate measures that States can take, while engaging in deliberation at national, regional and international levels for a global drive towards practical and equitable reforms. Unitary taxation with formulaic apportionment is the only fair and effective way to ensure taxation of MNEs where economic activities occur, as mandated by the G20. It can ensure that MNE profits are taxed once and only once, provide stability and certainty for business, and establish a basis for international tax rules fit for the 21<sup>st</sup> century.*

\*\*\*

*Le présent document propose une alternative au projet de convention multilatérale proposé dans le cadre du pilier Un du projet BEPS, en s'appuyant sur les progrès réalisés jusqu'à présent et en allant au-delà. Une nouvelle orientation a été donnée en 2019 par le document du G-24 qui suggère d'établir un nouveau nexus basé sur la présence économique significative et l'allocation des bénéfices par le biais de la répartition fractionnée. Les mesures qui en découlent, convenues dans le cadre des deux piliers, impliquent l'acceptation de principe de cette approche et fournissent également des normes techniques détaillées pour sa mise en œuvre, notamment i) une règle concernant le lien imposable comportant des seuils quantitatifs sur la base du montant du chiffre d'affaires généré ; ii) une méthodolo-*

\* سول بيتشيوتو، الأستاذ الفخري بجامعة لانكستر: [s.picciotto@lancs.ac.uk](mailto:s.picciotto@lancs.ac.uk)

محمد أشفق أحمد عضو لجنة الضرائب بالأمم المتحدة (الآراء الواردة شخصية): [muhammad.ashfaq@fbr.gov.pk](mailto:muhammad.ashfaq@fbr.gov.pk)

أليكس كوبهام، المدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية: [alex@taxjustice.net](http://alex@taxjustice.net)

رسمي رانجان، عضو لجنة الضرائب بالأمم المتحدة (الآراء الواردة شخصية): [rasmid.das@gov.in](mailto:rasmid.das@gov.in)

إيمانويل إيز، مستشار أقدم بشأن الضرائب الدولية للشركات، اللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية للشركات: [emmaieze@gmail.com](mailto:emmaieze@gmail.com)

بوب مايكل، محلل السياسة المقارنة والقانون بشبكة العدالة الضريبية: [bob@taxjustice.net](http://bob@taxjustice.net)

gie pour définir les bénéfices mondiaux consolidés des entreprises multinationales à des fins fiscales, et iii) des normes techniques détaillées permettant de déterminer et de mesurer les critères reflétant l'activité réelle des entreprises multinationales dans une juridiction (chiffre d'affaires, actifs et salariés).

Le moment est venu de mettre en œuvre la feuille de route définie par le G-24. Les travaux réalisés montrent que les obstacles techniques peuvent être surmontés, le défi étant essentiellement politique. Le présent document vise à fournir un schéma directeur concernant les mesures immédiates que peuvent prendre les États, tout en engageant des discussions aux niveaux national, régional et international en vue de favoriser l'adoption de réformes pratiques et équitables. La taxation unitaire fondée sur une formule de répartition des bénéfices est le seul moyen équitable et efficace de garantir l'imposition des entreprises multinationales là où elles exercent leurs activités, comme l'a demandé le G20. Elle peut permettre de faire en sorte que les bénéfices des entreprises multinationales soient imposés une fois et une seule, apporter stabilité et certitude aux entreprises et jeter les bases de règles fiscales internationales adaptées au XXIe siècle.

## مقدمة:

### 1. الحاجة إلى مبادرة ناهضة

مرت الآن عشرة أعوام منذ دعم زعماء مجموعة الـ 20 المشروع الذي أطلقته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وطالبوا بإصلاحات تضمن فرض الضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات في أماكن 'حدوث الأنشطة الاقتصادية'.<sup>1</sup> نتج أخيراً عن مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح حزمة من المقترحات قدمها في أكتوبر 2021 تحت اسم حل الركيزتين.<sup>2</sup> تأسست بعض المبادئ المهمة بالفعل، ونتج عن العمل الفني الحديث اتفاقية تخص مبادئ دولية مهمة. لكن، بدراسة التدابير الفعلية عن كثب، يتضح أن العناصر الأربعة للحزمة لا ترقى إلى إرساء حلول فعالة وعادلة على الإطلاق، وبالأخص فيما يتعلق بالدول النامية.<sup>3</sup>

حان الآن وقت مبادرة ناهضة بإمكانها الحفاظ على الزخم والبناء على أساس ما تحقق بالفعل. على الدول النامية التي نجحت في لعب دور قوي في السنوات الماضية لعب دور قيادي، وهذا رغم أن وجهة نظرها قد حجبها وجهة نظر تخص دول أكبر وتفوقها سيطرة. الدول ذات الدخل المنخفضة أكثر تأثراً بغياب عدالة القواعد الحالية وعبوها الجهرية، وهي أكثر رغبة في نقلة نوعية فيما يخص النموذج الإدراكي الذي سيفيد الكل من الناحية العملية.

تتلخص الطريقة الوحيدة البسيطة والفعالة لتحقيق أهداف مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في فرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسيات على دخلها الكلي بصفتها منشآت موحدة وفقاً للواقع الاقتصادي الذي تعمل فيه خاضعة لملكية أو سيطرة مشتركة. يعني هذا ضرورة فرض ضريبة عليها في كل بلد تتمتع فيها بتواجد اقتصادي ملحوظ (بما في ذلك المبيعات)، وهذا بناء على توزيع إجمالي أرباحها العالمية الضرائب بما يتناسب مع أنشطتها الحقيقية في ذلك البلد. يتمتع هذا النهج بتاريخ طويل. طبقته عدة دول فيدرالية (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية) طيلة معظم القرن المنصرم، وقد جرى اقتراح تطبيقه داخل دول الاتحاد الأوروبي منذ 2001، ولا يزال جزءاً من جدول أعمال الاتحاد. قدمت دور مجموعة الـ 24 للدول النامية مؤخرًا مقترحاً لاعتماده عالمياً في بدايات 2019، ما ساهم في توجيه دفة المفاوضات الأخيرة في اتجاهات أكثر إثماراً.<sup>4</sup> يصوغ التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية هدفاً مفاده: "يجب أن يتضمن النظام الضريبي الدولي [...] ضمان دفع الضرائب في أماكن حدوث نشاط اقتصادي، بما في ذلك من خلال المشاركة في السوق المعني".<sup>5</sup>

يقبل المقترح الحاليان للركيزتين المبدأ الأساسي لفرض الضريبة على الدخل الكلي للشركات متعددة الجنسيات بصفتها وحدة واحدة، إلى جانب تخصيص الحقوق الضريبية على أساس عتبة المبيعات، ويوفران المعايير الفنية التفصيلية المطلوبة لاعتمادها الشامل. من المؤسف أن التدابير المقترحة الآن لتنفيذها لن تطبق سوى على جزء من الأرباح لعدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات، وهذا في حين أن القواعد الحالية ستظل كما هي لكافة الأغراض الأخرى. تشير التقديرات أن الفوائد المحتملة ستكون ضئيلة في أفضل الأحوال، بالأخص للدول النامية، في حين أن الانضمام إلى المخطط قد يمنع الدول من اعتماد نهج بديلة وأكثر فعالية.<sup>6</sup>

وعلى هذا الأساس، تحدد هذه الورقة عناصر النهج الجديد لفرض الضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات وتقتراح مساراً مجدياً لاعتمادها الشامل. قد يبدأ هذه عبر مبادرة جديدة للدول الراغبة، بالتنسيق فيما بينها قدر الإمكان، وقد يضع أسساً لقواعد الضرائب الدولية الملائمة للقرن الحادي والعشرين.

### 2. المسوغات والمبادئ

تعمل الشركات متعددة الجنسيات في الواقع الحقيقي بصفتها منشآت موحدة تخضع لإدارة ورقابة مركزية. مكنتها هذا من أن تصبح مهيمنة في جميع أنحاء

العالم عبر الاستفادة من العولمة الاقتصادية. إنها قادرة على جني أرباح طائلة نظراً لقدرتها على تحديد الأنشطة والوصول الناجح إلى الأسواق في بلدان حول العالم، هذا إلى جانب دمجها وتنسيقها لهذه الأنشطة للاستفادة من وفورات الحجم ووفورات النطاق، وتأثر المجموعة ككل. تتألف الشركات متعددة الجنسيات الضخمة في كثير من الأحيان من مئات الشركات والكيانات القانونية الأخرى،<sup>7</sup> ومحاولة نسب الربح إلى المؤسسات التابعة إما من الأفراد وإما من قطاعات الأعمال التابعة تحت إمرة مجموعات الشركات المعقدة هذه تعد محاولات غير ملائمة وغير فعالة، وهو ما تحاول القواعد الحالية فعله. الكل أكبر بكثير من مجموع أجزائه، وكل الأجزاء تسهم في إجمالي الأرباح.<sup>8</sup> وعلى أساسه، فلا بد من فرض ضريبة على الأرباح العالمية لكل شركة متعددة الجنسيات، وهذا مع تخصيص الحقوق الضريبية لكل البلدان بما يتناسب مع الأنشطة الحقيقية لهذه الشركة متعددة الجنسيات في كل دولة.

لكن بدلاً من ذلك، تطلب النهج المعتمد تاريخياً من السلطات الضريبية أن تفرض الضرائب على كل فرد تابع داخل الشركة متعددة الجنسيات كما لو كان كياناً مستقلاً يتصرف "بلا ضابط" مع الآخرين في مجموعة الشركات نفسها. يخلق هذا حافزاً للمستثمرين في مجال الضرائب بالشركات متعددة الجنسيات لإنشاء هياكل معقدة تتسبب مستويات منخفضة من الأرباح إلى الشركات التابعة في البلدان التي تفرض ضرائب مرتفعة، وهذا مع تحويل الجزء الأكبر من أرباحها الزائدة إلى كيانات تقع في الملاذات الضريبية أو مراكز الاستثمار حيث تخضع إلى ضرائب خفيفة، أو لا تخضع لها على الإطلاق. هذا الخلل الأساسي جزء لا يتجزأ من مشكلة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. يقبل الآن النهج الجديد المتفق عليه في المرحلة الثانية من مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في 2021 مبدأ فرض الضريبة على الدخل الكلي بصفته وحدة واحدة، بالإضافة إلى حد أدنى عالمي لضريبة الشركات من لحد من المنافسة لتقديم الأفضليات الضريبية، لكن المقترحات التفصيلية بها قيود ذات شأن وعبء ملحوظة.

لا بد من أن ينطلق النهج الموحد من الأرباح العالمية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات، وتوزيعها لأغراض الضريبة على كل البلدان في البلدان التي تضطلع فيها بأنشطتها التجارية، وهذا بناءً على عوامل تعكس أنشطتها الحقيقية في كل بلد. إنها الطريقة الوحيدة لضمان فرض الضرائب على أرباحها على الأقل مرة واحدة فقط لا غير. سيكون تطبيق القواعد المبنية على هذه الحقيقة الاقتصادية أبسط بكثير في تنفيذها، وسيوفر إمكانية التنبؤ والتيقن، وينطبق هذا على كل من الأعمال التجارية والإدارات الضريبية. سيساعد هذا إلى حد كبير على ضمان إتاحة فرص ضريبية متكافئة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الصرفة. سيساعد أيضاً على تقليل تكلفة الامتثال لقواعد الضرائب الدولية، التي لطالما ظلت على نحو متزايد معقدة، وذاتية، وصعبة التطبيق، وغير فعالة، وغير منصفة.

نهج كهذا يمكن اعتماده على نحو منسق بما يعيد السيادة الضريبية الوطنية، وهي ما قوضتها قوة الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية. سيتاح التنسيق باعتماد المعايير المتفق عليها لتعريف الأرباح العالمية الموحدة لكل شركة متعددة الجنسيات لكل من الأغراض الضريبية ولعوامل التوزيع والوزن الترجيحي. صاغ العمل الفني لركيزتي مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح مثل هذه المعايير بالفعل. ستظل لكل بلد الحرية في تقرير معدلاتها الضريبية الخاصة بها على أرباح الشركات، لتطبيقها على حصتها من أرباح كل شركة متعددة الجنسيات بناءً على أنشطة المؤسسة في البلد المعني. أما ضغوط المنافسة لفرض معدلات ضريبية أقل على الأرباح الزائدة فستقوضها التدابير المتضاربة لضمان حد أدنى عالمي لمعدل ضريبي فعال، وهي ما يجري بالفعل تنفيذها بموجب ضريبة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي GLOBE الخاصة بالركيزة 2.<sup>9</sup>

أما فيما يتعلق بمبادئ التوزيع، فقد دعت مجموعة الـ 24 في 2019 بأن الأرباح يمكن نسبها إلى كل من الإنتاج والمبيعات: تحدث الأنشطة الأساسية في البلدان التي تتمتع فيها الشركات متعددة الجنسيات بالأصول المادية والموظفين، لكن تجدر الإشارة إلى مسألة بالقدر نفسه من أهمية تحقيق الأرباح ألا وهي البلدان التي تتيج الوصول إلى الأسواق والعملاء والبنية التحتية بما يمكن من المبيعات. تشرح

## مجموعة 24 المسألة كالاتي:

كل من الإنتاج والمبيعات ضروريان لتحقيق الأرباح، ولا يمكن تجاهل أي منهما بغرض تحديد الأرباح التي قد تخضع لفرض ضريبة عليها في ولاية قضائية ما. الولاية القضائية التي تساهم في الطلب من خلال تسهيل الاقتصاد، أو عن طريق الحفاظ على النصيب السوقي، وقدرة المقيمين فيها على الدفع بما يمكن من المبيعات، وهذا بالإضافة إلى الولاية القضائية التي تساهم في إنتاج البضائع أو توريدها، تساهم في الأرباح التجارية للمنشأة. في بعض الحالات، تساهم الولاية القضائية للسوق أيضًا في شبكات البنية التحتية التي تستخدمها المنشأة لأداء خدماتها أو تقديم منتجاتها. يثير هذا تمييزًا وجيهاً لفرضها الضرائب على الأرباح التي ساهمت فيها اقتصاداتها.

انطلاقًا من هذه المبادئ أفنة الذكر، فالأصول المادية والموظفين والمبيعات تعد العوامل المقترحة والمعتمدة تاريخيًا للتوزيع.<sup>10</sup> تعكس كلها عناصر العرض والطلب الضرورية لإنتاج الأرباح. إنها أيضًا عوامل مادية يمكن بسهولة نسبية قياسها وتحديد موقعها الجغرافي. تثير رقمنة الاقتصاد المسألة الإضافية المتعلقة بمساهمات مستخدمي المنصات الرقمية، وناقش عوامل التوزيع بمزيد من التفصيل في القسم ب أدناه.

ستكون إدارة القواعد المبنية على هذه المبادئ أسهل نسبيًا، وسيصعب تجنبها. تستطيع الشركات متعددة الجنسيات بطبيعة الحال أن تستجيب من خلال نقل الإنتاج إلى ولايات قضائية تفرض ضرائب أقل، لكن قد يعوق إدراج المبيعات في الصيغة. ستعتمد مثل هذه الاستراتيجيات أيضًا اعتمادًا كبيرًا على مدى ملائمة أي بلد لموقع مثل هذه الاستثمارات الحقيقية: توافر القوى العاملة المتمتعة بالمهارات ذات الصلة، والبنية التحتية الكافية، وما إلى ذلك. بموجب نظام فرض الضريبة على الدخل الكلي بصفته وحدة واحدة، لن تتمكن البلدان من المنافسة عبر تقديمها لإعفاءات ضريبية بهدف جذب أرباح على الورق، لكن ستحتاج أيضًا إلى توفير موقع جذاب للأنشطة الحقيقية. بل إن البعض قد يرى أن هذا النوع من المنافسة بين الدول مفيد. من شأن هذا النهج أن يحقق أخيرًا الهدف المحدد لمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح المتمثل في موازنة حقوق فرض الضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات مع وجودها الفعلي في كل بلد.

ويتطلب اعتماد النهج الموحد (أ) مبدئًا جديدًا للتواجد الخاضع للضريبة، (ب) الاتفاق على منهجية لتوزيع الأرباح. أقر بذلك في التقرير الناتج عن الإجراء 1 لمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح بشأن "معالجة التحديات الضريبية للاقتصاد الرقمي في عام 2018" *Addressing the Tax Challenges of the Digitalised Economy*. منذ ذلك الحين، نتج العمل على الركيزة الأولى عن الاتفاق على نهج ذي صيغة محددة يهدف إلى تخصيص دخل الشركات متعددة الجنسيات على أساس المبيعات، ويعرف استثناء ضريبة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) في الركيزة الثانية الجوهر على أساس الأصول المادية وتكاليف أجور الموظفين. على أساسه، فقد نتج عن العمل على الركيزتين الاتفاق، بما يتضمن ذلك من مواصفات تفصيلية، على جميع عناصر النهج الموحد والتوزيع حسب صيغ محددة.

في القسم التالي، سننظر في هذه المبادئ باستفاضة مفصلة، ويناقد القسم ج كيف يمكن أن تنفذها البلدان الراغبة، وهذا باعتماد نهج متضافر.

## توضيحات تخص النهج:

## 1. التواجد الخاضع للضريبة

من الواضح أن المفهوم التقليدي للمنشأة الدائمة (PE) المستخدم في المعاهدات الضريبية، والمتطلب للتواجد المادي، قد عفا عليه الزمن الآن. قد أدت الأهمية المتزايدة للخدمات، التي تسارع بتغير رقمنة الاقتصاد، إلى مقترحات مفادها أن الارتباط الضريبي يجب أن يستند إلى "وجود اقتصادي كبير". أدخلت بعض البلدان هذا المفهوم بالفعول في قوانينها المحلية، وذلك باستخدام دلائل تهدف إلى الأنشطة الرقمية، بما يقترن في بعض الأحيان بعنبة نقدية.<sup>11</sup> تستهدف هذه الأحكام بشكل عام استكمال مفهوم المنشأة العامة، لكنها الآن وعضًا عن ذلك ينبغي أن تحل محله.

أظهر العمل على الإجراء 1 الخاص بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح أن الرقمنة قد أثرت على الاقتصاد بأكمله. في الوقت نفسه، أشارت الشركات متعددة الجنسيات نفسها إلى الصعوبات التي تواجهها في فك عقد أنشطتها بغرض توفير حسابات مجزأة تحاول تحديد أرباح بعينها مستمدة من الأنشطة الرقمية. على أساسه، يهدف معيار الترابط الضريبي المتفق عليه الخاص بالركيزة الأولى عن حق إلى تغطية جميع أنواع الأعمال التجارية. الاختيار المتفق عليه في الاتفاقية متعددة الأطراف المقترحة بموجب الركيزة الأولى ويجري من خلاله تخصيص

الحقوق الضريبية لدولة ما على أساس مبيعات شركة متعددة الجنسيات عبارة عن عنبة نقدية كمية للإيرادات المستمدة من ذلك البلد. يتوجب الآن اعتماد هذا قاعدة أساسية للوجود الخاضع للضريبة.

الارتباط القائم على المبيعات يتطلب أيضًا قواعد الاستعانة بالمصادر لتحديد أي الإيرادات ينبغي اعتبارها "متأثية من" ذلك البلد. جرى الآن الاتفاق على ذلك أيضًا في القواعد الخاصة بالمبلغ "أ"، وهي ما يوفر منهجيات مفصلة لتحديد مصدر الإيرادات، وهذا شكل عام من حيث المكان الفعلي لتسليم البضائع أو تأدية الخدمات. لا يتطابق هذا بالضرورة مع موقع مشتري البضائع أو الخدمات. على سبيل المثال، تعد إيرادات المبيعات من الإعلان على الإنترنت ناشئة في الولاية القضائية محل مُشاهد الإعلان على الإنترنت، وإيرادات النقل الجوي في الولاية القضائية محل نزول الركاب، وتنقسم البضائع بين ولايتي التحميل والتفريغ بنسبة 50:50.

العنبة النقدية البسيطة واضحة وسهلة التطبيق، ومن شأنها توفير اليقين للشركات والإدارات الضريبية على حد سواء. تحددت العنبة في الاتفاقية متعددة الأطراف بمبلغ قدره مليون يورو، أو 250 ألف يورو للولايات القضائية التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي السنوي عن 40 مليار يورو.<sup>12</sup> ومن وجهة نظرنا، من المناسب بل المهم حقًا تطبيق ذلك على جميع الشركات متعددة الجنسيات، وليس على العدد الصغير من الشركات شديدة الضخامة والمربحة بدرجة كبيرة وهذا داخل نطاق المبلغ "أ". العنبة الكمية للارتباط الضريبي في بلد ما المتفق عليه للمبلغ "أ" مرتفع بما يكفي لفرض الشركات التي سيكون إنشاء التزامات للتسجيل الضريبي ودفع الضرائب على الأرباح فيها من غير المتناسب. في الولايات الفيدرالية، تشجع عنبة مشابهة يستخدم فيها نظام ذو صيغ محددة، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

للحق في فرض ضريبة على الدخل أو الأرباح بمجرد وصول المبيعات إلى مستوى ملحوظ في بلد ما ما يبرره، وهذا بسبب (أ) ضرورة المبيعات من أجل تحقيق الربح، و(ب) التفاعل الوثيق والمستمر على نحو متزايد مع العملاء، لا سيما بالنسبة للخدمات و(ج) الإسهامات المهمة لمستخدمي المنصات الرقمية في الاقتصاد الرقمي. تتطلب إيرادات المبيعات الآن إتمام العملاء على المدى الطويل، وتحقيق في كثير من الأحيان من خلال دفعات أو اشتراكات أو تسهيل مساهمات المستخدمين، وليس بشراء السلع للمرة واحدة فقط دون تكرار. الوصول إلى أسواق البلدان حول العالم عامل رئيسي يمكن الشركات من النمو حجمًا وتحقيق لها معدلات أرباح عالية. كما أن حصة مهمة من هذه المبيعات تذهب إلى الشركات، ويجري خصم مدفوعاتها من الدخل التجاري للعملاء، ما يقلل بشكل مباشر من الوعاء الضريبي لبلد المنبع.

وينبغي إدراج ذلك المبدأ الجديد الخاص بالتواجد الخاضع للضريبة في المعاهدات الضريبية عندما يحين الوقت المناسب. في الواقع، لطالما دعت البلدان المستوردة لرأس المال إلى هذا الأمر، ويعود تاريخ ذلك إلى مسودة نموذج اتفاقية المكسبك إلى الاتفاقية النموذجية لعصبة الأمم.<sup>13</sup> تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية الأولى فقرة مفادها أن الدخل المتجاوز للعتبة النقدية المتفق عليها بخصوص تقديم الخدمات في بلد ما على يد منشأة ما يجب أن يخضع للضريبة في ذلك البلد، كما ذكر ضمن الخيارات الواردة في التعليق الخاص بالاتفاقية. كما سمحت الاتفاقية بفرض الضرائب على الدخل من الخدمات الشخصية المستقلة إذا تجاوزت المدفوعات المستمدة من المقيمين في البلاد ذلك المبلغ المتفق عليه. كما نص نموذج الأمم المتحدة على تعريف للمنشأة الدائمة ((PE) أوسع بكثير من تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الفقرة التي تنص على "المنشأة الدائمة المقدمة للخدمات" (المادة 3.5 ب) للخدمات المقدمة في البلد من خلال الأفراد لمدة لا تقل عن 183 يومًا في السنة. كما تنص أيضًا على خيار لفرض ضريبة على الأرباح الناتجة عن تشغيل الشحن البحري في البلد الذي تنشأ فيه هذه الأرباح "إذا كانت هذه الأنشطة أكثر من مجرد أنشطة عرضية".<sup>14</sup> في السنوات الأخيرة، ركزت لجنة الضرائب التابعة للأمم المتحدة على نحو يمكن تفهمه على تعزيز الضرائب المقطعة، لا سيما عندما كان مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح يبحث تعريف المنشأة الدائمة، لكن يبدو الآن أن الوقت قد حان لكي تعالج هيئة ضريبية عالمية مسألة الارتباط الضريبي بشكل مباشر.

## 2. تخصيص إجمالي الأرباح الخاضعة للضريبة

مسألنا الوجود الخاضع للضريبة وإسناد الدخل (الإجمالي) مرتبطتان، وهذا على الرغم من أنهما في المعاهدات الضريبية النموذجية التقليدية عوملتا من خلال أحكام منفصلة. حتى الآن، ظل التعامل على يد بلدان المنبع مع كليهما عبر تطبيق ضريبة مقطوعة على إجمالي المدفوعات. رغم سهولة تطبيق هذا النوع من الضرائب، فهو يشكل أداة فظة، وهذا نظرًا لكون المعدل الضريبي المطبق على المعاملة لا علاقة له بالربحية الفعلية لتلك المنشأة، ما يؤدي إلى احتمال فرض ضرائب أقل من اللازم أو أكثر منه.

## عوامل التوزيع والصيغة

تشير سهولة الإدارة إلى ضرورة استخدام صيغة وحيدة عامة قدر الإمكان، وهذا نظراً لأن تطبيق صيغ مختلفة على جميع أنواع الأعمال التجارية المختلفة سيؤدي حتماً إلى التعقيد. يحتم هذا اقتراح وضع عوامل التوزيع على مبادئ عامة رفيعة المستوى وواضحة.

العوامل المطبقة أو المقترحة في العادة للتوزيع حسب صيغ محددة عبارة عن الأصول والموظفين والمبيعات، لأنها تعد محركات الربح. من المنظور الاقتصادي، يعمل التوزيع على حسب صيغ محددة FA على الشركات بصفته ضريبة على عوامل الصيغة. على أساسه، فالتركيز على عوامل رأس المال وعوامل العمالة لا يشجع على استخدام تلك العوامل في تلك الحالة. يعني هذا أيضاً أن التوزيع على أساس المبيعات يقل بشكل كبير من الضغط على الدول لخفض معدل الضريبة، وهذا نظراً لأن زيادة بلد ما لمعدل الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات بناءً على مبيعاتها في ذلك البلد لا يمنع البلد من الاستثمار بغرض خلق فرص عمل هناك. بالتالي، فتأثيرات حوافز الاستثمار تدعم التوزيع على أساس وجهة المبيعات.

يُعزى إلى هذا السبب، جزئياً، دفع البعض لصالح فرض ضريبة على التدفق النقدي على أساس الوجهة بدلاً للتوزيع حسب صيغ محددة. سيكون هذا تغييراً جزئياً، ومعطلاً بشدة للتجارة والعملة الدولية، وجرى رفضه بشكل رئيسي لهذا السبب، وهذا بعد بعض المناقشات في الولايات المتحدة في عام 2017.<sup>18</sup> لكن أظهر مشروع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح دعماً كبيراً على يد الدول لتخصيص أكبر لحقوق فرض الضريبة في البلدان محل حدوث المبيعات. من شأن "الحق الجديد لفرض الضريبة" المقترح في الركيزة الأولى أن يحد من ذلك ليصبح بنسبة 25% من الربح "المتبقي" فحسب. أعد الكثيرون هذه النسبة منخفضة، وطالبت البلدان الأفريقية بنسبة 35%.<sup>19</sup> المادة الجديدة 12ب في معاهدة الضرائب النموذجية للأمم المتحدة الناصّة على فرض الضرائب على الدخل من الخدمات الرقمية الآلية تتضمن خياراً لإجمالي الدخل، والذي من شأنه السماح لبلد المبيعات بفرض ضريبة على 30% من "الدخل المؤهل". يرحّب هذا وجود دعم من الدول لصالح ما لا يقل عن 30-35% من الوزن الترجيحي للمبيعات، لكن ليس 100%.

مع أخذ كلاً من العوائد الضريبية وتأثيرات الاستثمار في الاعتبار، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقارب نحو صيغة توازن بين عوامل الطلب وجانب العرض، على النحو الذي اقترحه مجموعة الـ 24 في عام 2019. في الواقع، يُظهر تاريخ التوزيع ذي الصيغ المحددة مثل هذا التقارب. قد حدث هذا في الأنظمة الفيدرالية التي تستطيع الدول فيها فرض ضريبة على أرباح الشركات، ولا سيما الولايات المتحدة وكندا. في الولايات المتحدة، وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، تقاربت الولايات فيما يخص صيغة "ماساتشوستس" المكونة من ثلاثة عوامل متساوية الوزن الترجيحي: الممتلكات، وكشوف المرتبات، وإجمالي عوائد المبيعات. تعد هذه إحدى الطرق المقبولة حالياً لتوزيع الأرباح الناتجة عن النقل الجوي الدولي في البلدان محل عدم الإنفاق على إعفاءات متبادلة بموجب معاهدة ما.<sup>20</sup> في كندا، منذ ستينيات القرن الماضي، استخدمت المقاطعات وزناً ترجيحياً بنسبة 50:50 لكشوف المرتبات وإجمالي العوائد.<sup>21</sup> كما اعتمدت المفوضية الأوروبية صيغة العوامل الثلاثة في مقترحاتها بشأن "وعاء لضريبة موحدة مشتركة على الشركات (CCCTB)"، التي جرى طرحها لأول مرة في عام 2011، وتجددت في عام 2016.<sup>22</sup>

صحيح أنه في الولايات المتحدة يوجد تحول نحو استخدام أكبر لعامل المبيعات: في عام 1986، استخدمت 80% من الولايات صيغة العوامل الثلاثة، لكن بحلول عام 2012 انخفضت هذه النسبة إلى 17%، مع استخدام 30% من الولايات صيغة عامل المبيعات فقط. مع ذلك، تشير الأدلة إلى عدم تحقيقه للأثر المنشود المتمثل في جذب الاستثمار الخالق لفرص العمل سوى على المدى القصير، وعلى مدى فترة زمنية أطول، لم يعد له تأثير ملحوظ على مستويات النشاط الاقتصادي، في حين خسرت الولايات التي تستخدم عامل المبيعات الفردية إيراداتها.<sup>23</sup> يجب أن تعزز هذه التجربة من مقاومة إعطاء وزن ترجيحي كبير للمبيعات. يتطلب استخدام عامل المبيعات أيضاً "قاعدة التراجع" بحيث إنه عندما ينسب عامل المبيعات الدخل إلى ولاية لا تخضع للضريبة، فإن دخل المبيعات ينسب إلى آخر حالة إنتاج، أو تُستبعد الصيغة المبيعات بالكلية. تعزز قواعد الاستعانة بالمصادر فيما يخص المبيعات التي تطورت للمبلغ "أ" الإيرادات من مبيعات المكونات داخل مجموعة الشركات متعددة الجنسيات إلى بلد بيع العنصر النهائي، الأمر الذي من شأنه منع موقع التجميع في البلدان منخفضة الضرائب. باستخدام صيغة متوازنة، يمكن توزيع أرباح البلدان التي يحدث فيها التجميع على أساس عوامل الإنتاج.

وهناك مسألة رئيسية أخرى ألا وهي تعريف عامل العمالة. النظام الأمريكي والكندي، ومعهما قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي GLOBE القائمة على الجوهر والاستثناء يستخدمان نفقات الرواتب (إجمالي نفقات التعويضات، بما في ذلك المكافآت، والتأمين الصحي والمساهمات التقاعدية للمعاشات). يبدو أن هذا غير مناسب للتطبيق بين البلدان التي تعاني من فوارق واسعة في معدلات الأجور،

تتلخص المشكلة الرئيسية في فرض الضرائب على الدخل المستمد من بلد ما في كيفية تحديد إجمالي الدخل الخاضع للضريبة بغرض تخصيصه لكل بلد. سبب ذلك أن التكاليف والإيرادات لن يجري مقارنتها حسب البلد. يعود السبب وراء ذلك إلى الطبيعة المتكاملة للغاية لعمليات تشغيل الشركات متعددة الجنسيات. يذهب جزء كبير من إنفاق الشركات متعددة الجنسيات إلى التكاليف المشتركة أو العامة للبحث والتطوير، والتمويل، والخدمات المشتركة مثل الدعاية، والتسويق، والخدمات اللوجستية، وإدارة سلسلة التوريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي ما تفضل الشركة تخصيصها بين جميع الشركات التابعة لها. تجري العديد من عمليات تشغيل الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود: لا سيما بالنسبة للخدمات الدولية، فالأداء يستلزم أنشطة تحدث في موقع المورّد وكذلك موقع العميل.

لا يمكن التعامل مع هذه المشاكل بفعالية إلا من خلال توزيع الحقوق الضريبية على إجمالي الدخل العالمي الموحد للشركات متعددة الجنسيات بين البلدان محل وقوع الوجود الاقتصادي الملحوظ، وهذا استناداً إلى عوامل تعكس هذا الوجود.

أشارت ورقة مجموعة الـ 24 لعام 2019 إلى أنه بالنسبة للتوزيع:

"(أ) تعريف الوعاء الضريبي الذي سيجرى تقسيمه، (ب) تحديد العوامل التي سيجرى على أساسها توزيع الوعاء الضريبي، و(ج) يجب تحديد أهمية الوزن الترجيحي لهذه العوامل."

جرى الآن وضع معايير فنية في العمل على الركيزتين الأولى والثانية بخصوص تعريف كل هذه العناصر. لم يتبق سوى تحديد العوامل المناسبة للاستخدام في عملية التوزيع وتحديد وزنها الترجيحي، ما ينطوي حتماً على بعض الاعتبارات السياسية.

### الوعاء الضريبي: الأرباح الموحدة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات

الاتفاقية متعددة الأطراف المقترحة في إطار الركيزة الأولى تضع تعريفاً للوعاء الضريبي يجعله موزعاً على أساس الحسابات المالية الموحدة لكل مجموعة شركات متعددة الجنسيات، مع تعديلات محددة للأغراض الضريبية. توفر معايير المحاسبة المالية أساس تعريف مجموعة الشركات، وكذلك حساباتها الموحدة. تعد هذه الحسابات الوسيلة التي تقدم بها الشركات متعددة الجنسيات نفسها للمستثمرين الخارجيين والأسواق المالية، وفي حالة الشركات المدرجة في البورصة، يتعين عليها الخضوع للمراجعة الحسابية. يتضح أنها تشكل نقطة انطلاق لتحديد تخصيص الحقوق الضريبية لأرباح الشركات متعددة الجنسيات أفضل بكثير مقارنةً بالحسابات الفردية للشركات المستقلة التابعة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي ظلت حتى الآن موضع تركيز السلطات الضريبية. يمكن تخصيص الحقوق الضريبية على أساس الحسابات الموحدة من تقاسم الخسائر وكذا الأرباح، وهو ما يفيد الشركات متعددة الجنسيات أيضاً.

من شأن هذا تعزيز النقلة النوعية فيما يخص النموذج الإداري الذي بدأ بإنشاء نظام للتقارير المتناولة لكل بلد على حدة (CbCR)، الذي كان أهم تقدم في المرحلة الأولى من مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. غير كل هذا من قواعد اللعبة، فللمرة الأولى، قُدمت لمحةً عامة عالمية للأغراض الضريبية لأنشطة أضخم الشركات متعددة الجنسيات في جميع البلدان التي تتمتع بوجود خاضع للضريبة. مع ذلك، فحتى الآن ظلت هذه التقارير متاحة للسلطات الضريبية فحسب، ولم تبدأ بعد مشاركتها مع الغالبية العظمى من البلدان النامية، ويعود سبب هذا إلى الصعوبة والتكلفة الخاصتين بالامتثال للقواعد الصارمة بشأن التشريرات وسرية البيانات. تحتاج مواصفات الخاصة بالبيانات التي تتطلبها أيضاً إلى التقييم والتحسين المستمرين.

الحسابات المالية الموحدة ليست سوى نقطة البداية لتحديد الوعاء الضريبي، وهذا نظراً لتقييم المستثمرين للشركات من حيث أرباحها المحتملة في المستقبل، في حين أن تطبيق الضريبة يجري على الأرباح المتراكمة الفعلية. يجري تناول هذا من خلال الاتفاقية متعددة الأطراف، والتي توفر الآن قواعد مفصلة للتعديلات اللازمة للأغراض الضريبية، بما في ذلك من المنهجية الخاصة بترحيل الخسائر.

لكن الاتفاقية متعددة الأطراف توزّع جزءاً فقط من هذا الوعاء الضريبي، وهذا فقط فيما يتعلق بالمبيعات، في حين أن تحديد الباقي سيستمر بموجب القواعد الحالية بشأن "التسعير التحويلي". من شأن هذا جعل قواعد معقدة بصورة غير عادية، ويرجع هذا لأنها تحاول الجمع بين مبدئين متناقضين لنسب أرباح الشركات متعددة الجنسيات للأغراض الضريبية. سيكون تطبيق التوزيع الإجمالي للأرباح حسب صيغ محددة أسهل بكثير. ثمة أساس منطقي سليم أيضاً لتوزيع إجمالي الأرباح الموحدة لكل شركة متعددة الجنسيات، بدلاً من نظام "المتبقي"، كما يجري الحال بالنسبة للمبلغ "أ". كما أوضحنا في القسم 2. أعلاه، ترجع الأرباح غير العادية أو الزائدة للشركات متعددة الجنسيات إلى الحجم والتأزر بين أنشطتها العالمية ككل، وبالتالي يصبح إجمالي الأرباح ما ينبغي توزيعه.

مشتركة على الشركات (CCCTB) للاتحاد الأوروبي (المادة 42).

بطبيعة الحال، لن يوفر نظام التوزيع حسب صيغ محددة أداة ناجعة، لكنه سيكون أكثر موضوعية وإنصافاً وأسهل فيما يخص تطبيقه من النهج الحالي القائم على قواعد التسعير التحويلي، وهي أمور ذاتية للغاية، وتتطلب تحليلاً فردياً للحقائق والظروف الخاصة بكل كيان ضمن مجموعة الشركات متعددة الجنسيات على حدة. إن الشركات متعددة الجنسيات الضخمة قادرة على توظيف فرق من المتخصصين لتبرير المنهجية التي تختارها، الأمر الذي يصعب حتى على السلطات الضريبية المزودة بالموارد الكافية أن تتحداه، في حين أن محاولة ذلك ستؤدي حتماً إلى صراعات تستغرق وقتاً طويلاً واستهلاكها للموارد كثيف.<sup>26</sup>

## التحول عن القواعد الحالية:

ولابد من أن يركز الاعتماد الشامل لهذا النهج الجديد على أساس أحكام معاهدة جديدة يجري استحداثها واعتمادها عندما يحن الوقت المناسب، وعلى النحو الأنسب من خلال هيئة ضريبية عالمية. لكن في الوقت ذاته، تستطيع البلدان الراغبة في اتخاذ الإجراءات اللازمة، التي من الأفضل لها أن تعمل بشكل متضافر وبانسجام، وهذا للبدء في تطبيق هذا النهج. يمكن عمل ذلك في القانون المحلي، مع السعي إلى التوافق مع قواعد المعاهدات الضريبية، وإذا لزم الأمر فمن خلال اعتماد تفسيرات مناسبة، أو إعادة التفاوض على المعاهدات.

لا توفر المعاهدات الضريبية الحماية سوى للمقيمين الفعليين في الولاية القضائية الشريكة في المعاهدة، وينبغي أن تكون للسياسة الضريبية الوطنية الأسبقية على قواعد المعاهدات. لدى البلدان النامية عدد أقل من المعاهدات الضريبية، وتستند معاهداتها تلك عموماً إلى نموذج الأمم المتحدة، الذي يوفر مجالاً أوسع لكل من فرض الضريبة على المنبع والتوزيع الكسري للضريبة. يمكن بل ينبغي منع التوزيع الضريبي من المعاهدات من خلال تطبيق أكثر صرامة لقواعد مكافحة إساءة الاستعمال، بدعم من اختبار الغرض الرئيسي الذي جرى تضمينه الآن في الغالبية العظمى من المعاهدات في أعقاب المرحلة الأولى من مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. يمكن إلى حد كبير تسهيل التقارب بشأن نهج مشترك من خلال اعتماد المعايير والقواعد المتفق عليها الآن في العمل الفني للركيزتين.

### 1. الارتباط الضريبي

ينبغي للبلدان الآن سن أحكام تخص الارتباط الضريبي في قوانينها المحلية استناداً إلى مفهوم التواجد الاقتصادي الملحوظ (SEP). فعلت العديد من البلدان ذلك بالفعل، ولا سيما كولومبيا والهند ونيجيبريا، بالإضافة في بعض الأحيان إلى المعيار القياسي للمنشأة الدائمة (PE). نقترح أن يحل مفهوم التواجد الاقتصادي الملحوظ الآن محل مفهوم المنشأة الدائمة، وأن تطبقه البلدان استناداً على العتبة النقدية الكمية البسيطة المتفق عليها للمبلغ "أ" من الركيزة الأولى. من شأن ذلك ضمان التقارب حول موقف مشترك.

سيطلب الاستبدال الشامل إجراء المفاوضات، ويستحسن أن يكون ذلك من خلال هيئة ضريبية عالمية. في أثناء ذلك، توفر المعاهدات المستندة إلى نموذج الأمم المتحدة عموماً نطاقاً أكبر لفرض الضرائب على المنبع، وهذا على النحو المبين في القسم ب.1 أعلاه. نقتراح أيضاً، كما يوضح القسم ب.1 أعلاه، أن الحل المؤقت البسيط مطالبة غير المقيمين ذوي دخل المبيعات الذي يفوق عتبة التواجد الاقتصادي الملحوظ بضرورة أداء الأعمال التجارية من خلال شركة تابعة منمجة محلياً، كما يجري الحال في نييجيريا. قد تقبل كل من الشركات متعددة الجنسيات والبلدان المترددة أن فرض الضرائب على حصة من إجمالي الدخل ذات صيغ محددة بديل مفضل لتطبيق الضرائب المقطعة، أو الضرائب على المدفوعات مقابل الخدمات الرقمية (على النحو المنصوص عليه في المادة 12ب من نموذج الأمم المتحدة).

### 2. إسناد إجمالي الدخل بالتوزيع حسب صيغ محددة

ينبغي على البلدان الراغبة الآن أيضاً أن اعتماد تدابير في القانون المحلي بغرض إسناد إجمالي الدخل إلى الشركات متعددة الجنسيات ذات الارتباط الضريبي من خلال التواجد الاقتصادي الملحوظ في البلد. يمكن ضمان التوافق مع المعاهدات الضريبية، وهذا بناءً على قابلية تطبيق المادة 7 (4) في المعاهدة النموذجية، والتي تسمح بـ"التوزيع الكسري"، إلى جانب مفهوم "المنشأة الدائمة بالوكالة".

لطالما ظل التوزيع الكسري طريقة مقبولة منذ فترة طويلة لإسناد أرباح الشركات متعددة الجنسيات في المعاهدات الضريبية، ما يعود تاريخه إلى نموذج عصبة الأمم. سمح النموذج الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1963 في المادة 7 (4) بإسناد الأرباح إلى المنشأة الدائمة "على أساس توزيع إجمالي أرباح للمشروع على أجزائه المختلفة"، ما دامت هذه الطريقة شائعة في الدولة. هذا نموذج الأمم المتحدة لعام 1980 حذوه. جرى حذف هذا الحكم من نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 2010، مع إدخال التغييرات المقابلة على التعليق. مع ذلك، فقد رفض هذه التغييرات بعض أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك لجنة الضرائب التابعة للأمم المتحدة، التي احتفظت

لكن من شأن استخدام عدد الموظفين فقط لتقليل قيمة العمالة الماهرة. لهذا السبب، اقترحت لجنة وعاء لضريبة موحدة مشتركة على الشركات )

CCCTB) التابعة للاتحاد الأوروبي تقسيم عامل التوظيف بنسبة 50:50 بين عدد الموظفين وكشوف المرتبات. أوصت ورقة التشاور التي قدمتها الهند في عام 2019 بالمبدأ نفسه أيضاً. تؤكد التقديرات التي أجريت للأثار التوزيعية للتوزيع ذي الصيغ المحددة أن عامل التوظيف شديد الأهمية لتخصيص العوائد بموجب التوزيع حسب صيغ محددة للبلدان منخفضة الدخل: كما أشار صندوق النقد الدولي "تزداد استفادة البلدان النامية إذا حظي التوظيف بوزن ترجيحي كبير في الصيغة"<sup>24</sup> مع ذلك، يتعين على البلدان ذات الأجور المنخفضة أيضاً أن تضع في اعتبارها أن التخصيص على أساس عدد الموظفين من شأنه أن يقلل من جاذبيتها للاستثمار في الأنشطة كثيفة العمالة. يبدو أن التقسيم بنسبة 50:50 الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والهند يشكل حلاً وسطاً معقولاً.

محتوى عامل الأصول قابل للنقاش أيضاً. رغم أن البعض، لا سيما ممثلو قطاع الأعمال، يزعمون أن هذا ينبغي أن يشمل الأصول غير الملموسة، فهذا الأمر مرفوض من جانب كافة المقترحات الجادة بشأن التوزيع حسب صيغ محددة. السبب العملي وراء ذلك أن عوامل الصيغة يجب أن تكون مرتبطة بموقع محدد، وهذا لمنع التجنب. من السهل نسبياً تعريف الأصول المادية والموظفين والمبيعات حسب الموقع الجغرافي، وبالفعل تطورت المعايير الفنية لذلك في ركيزتي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، كما ذكرنا أعلاه. يتحدد موقع الأصول غير الملموسة من خلال الملكية، والتي يمكن تحديدها بموقعها بسهولة في أي مكان، والواقع أن إسناد الأصول غير الملموسة إلى كيانات في البلدان منخفضة الضرائب يعد أسلوباً رئيسياً للتجنب. الأمر الأكثر جوهرية أن الأصول غير الملموسة تنتج من البحث والتطوير، وهو ما ينعكس في الإنفاق على العمالة الماهرة. يعزز هذا من الحجة القائلة إن عامل الموظفين ينبغي أن يستند جزئياً على الأقل إلى الإنفاق على أجور الموظفين.

تشير أهمية البساطة أيضاً إلى تقليل العوامل المستخدمة في التوزيع. على وجه الخصوص، فهناك اختلافات كبيرة بين الأعمال التجارية في حاجتها إلى الأصول المادية (رأس المال الثابت). يدفع الاقتصاديون بأن إدراج الأصول الصغيرة من شأنه أن يردع بشدة استثمار رأس المال في الأصول. أدى نمو الخدمات والأهمية المتزايدة للعمل الماهر والفكري في العديد من القطاعات إلى اتساع الفجوة بينها وبين الأعمال التجارية التي لا تزال تستثمر في الأصول المادية بشدة. في بعض القطاعات، حتى الأصول المادية باهظة الثمن تنتم بالنقل، على سبيل المثال النقل والبناء، ما يجعل من الصعب ربط هذه الاستثمارات بمواقع جغرافية محددة. هناك أيضاً صعوبات ملحوظة في تقييم الأصول الثابتة. تدعم هذه الاعتبارات، جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى البساطة، الدفع الداعي إلى صيغة ذات عاملين على أساس عدد الموظفين والمبيعات، كما يجري الحال في كندا.

من شأن هذا أن يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى صيغ مختلفة قد تكون ضرورية للأعمال التجارية مثل النقل والبناء. إذا جرى الاحتفاظ بعامل الأصول، فسيتعين التعامل مع هذه الاختلافات القطاعية، على سبيل المثال، بقواعد من شأنها تخصيص قيمة الأصول المنقولة وفقاً لأوقات تواجدها في الدول المختلفة. بالمصن، إذا جرى استخدام عامل الأصول، فقد تظهر الحاجة إلى قواعد محددة تخص الخدمات المالية. على سبيل المثال، في قانون CCCTB الخاص بالاتحاد الأوروبي، تحدد عامل الأصول الخاص بالمؤسسات المالية بنسبة 10% من قيمة الأصول المالية باستثناء الأسهم الخاصة، وتطبق قواعد محددة على أنواع مختلفة من عوائد البيع، وإسناد موقعها (المادة 40).

على أساسه، يمكن التعامل مع الاختلافات في طبيعة بعض أنواع الأعمال التجارية من خلال مواصفات العوامل، أو قواعد الاستعانة بالمصادر. على وجه الخصوص، نصت اقتراحات مقدمّة على أنه قد تكون هناك حاجة إلى عامل ما للأنشطة الرقمية مراعاة لأهمية المستخدمين، سواء من حيث مساهماتهم في المحتوى وقيمة البيانات المتعلقة بالمستخدمين.<sup>25</sup> مع ذلك، يشكل المستخدمون بشكل أساسي أصولاً غير ملموسة ينبغي تمويلها النقدي بغرض تحقيق الدخل من خلال البيع إلى مستخدمي الإعلانات الدعائية أو البضائع والخدمات. يتحقق دخل التمويل النقدي من مساهمات المستخدمين والبيانات المستمدة منها من خلال المنصات الرقمية، ويجري تناولها الآن في قواعد الاستعانة بالمصادر في الاتفاقية متعددة الأطراف بالنسبة للمبلغ "أ" لإيرادات الأنشطة الرقمية. إنها تقسم الإيرادات من الوساطة عبر المنصات الرقمية بنسبة 50:50 بين موقعي العميل (مستخدم المنصة بشكل عام) وبياع البضاعة أو الخدمات، وتتسبب عوائد البيع أو الترخيص فيما يخص بيانات المستخدم إلى موقع الشخص موضوع هذه البيانات. يعزز هذا من الدفع القائل بإسناد الوزن الترجيحي الملحوظ إلى المبيعات، وربما صيغة بسيطة بنسبة 50:50 للمبيعات والموظفين.

ومن الضروري وجود قاعدة ما محددة لإيرادات بيع المنتجات الأولية، والتي ينبغي أن تنسب إلى بلدان المنشأ، وليس وجهة المبيعات. إن الدخل الناتج عن استخراج الموارد الطبيعية في حكم طبيعة الإيجار، في حين أن البلدان التي تباع فيها المنتجات الأولية المصنعة عادةً ما تطبق ضرائب استهلاك مرتفعة. يُعزى إسناد مبيعات النفط والغاز إلى بلد المنشأ في اتفاقية وعاء لضريبة موحدة

## الاستنتاجات:

تهدف هذه الورقة إلى الجمع بين خريطة طريق بغرض الإصلاح الشامل للقواعد الدولية لفرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، مع مقترحات عملية بإمكان الدول الراغبة بتبنيها للسعي وراء تحقيق هذا الهدف. ينبغي أن يكون الهدف موازنة الضرائب المستحقة مع مكان حدوث الأنشطة الفعلية، وهذا وفقاً لما قرره مجموعة الـ20 لمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. من وجهة نظرا، فالطريقة الوحيدة الفعالة والمنصفة لتحقيق هذه الغاية تتلخص في معاملة الشركات متعددة الجنسيات وفقاً للواقع الاقتصادي المتمثل في أنها تعمل بصفتها منشآت موحدة خاضعة لتوجيه وسيطرة مركزيين، وأن أرباحها العالمية تنتج من التآزر بين أنشطتها المجمع. وعلى أساسه، فتحصيص حقوق فرض الضرائب عليها لا بد من أن يبدأ من الأرباح العالمية الموحدة لكل مجموعة من مجموعات الشركات متعددة الجنسيات، بعد تعديلها وفقاً للأغراض الضريبية، وتوزيعها باستخدام عوامل تعكس الأنشطة الحقيقية المدرة للربح في كل دولة (الموظفون، والأصول، والمبيعات). يستلزم العمل المنجز في مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح قبولاً لهذا النهج من حيث المبدأ، مع تخصيص على أساس المبيعات (الركيزة الأولى، والمبلغ "ب")، فضلاً عن توفير معايير فنية مفصلة لجميع عناصر تعديله (منهجيات لتحديد إجمالي الأرباح للأغراض الضريبية، وعتبة الترابط الضريبي، والنطاق والقياس الكمي للموظفين والأصول وعوائد المبيعات حسب الوجهة).

من أجل التحوّل الشامل نحو هذا النهج الجديد، ستكون هناك حاجة إلى تغييرات في المعاهدات الضريبية. مع ذلك، يمكن تحقيق تقدم كبير حتى في ظل القواعد الحالية، وهذا إذا اعتمدت البلدان تدابير متضاربة لتحقيق هذا الهدف. توفر اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، التي تستند إليها معظم معاهدات البلدان النامية، تعريفاً أوسع للوجود الخاضع للضريبة، وقد ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك بإدخالها تعريفاً أوسع للترابط الضريبي القائم على التواجد الاقتصادي الملحوظ في قوانينها المحلية، ما يمكن الآن موازنته بشكل ملائم مع معيار الركيزة الأولى. يمكن أن يُطلب من الكيانات غير المقيمة الراغبة في أداء أعمال تجارية ملحوظة في بلد ما، كإجراء مؤقت، عمل ذلك من خلال شركة مسجلة مدمجة محلياً. يسمح نموذج الأمم المتحدة أيضاً بالتوزيع الكسري لأرباح منشأة ما، والتي يمكن أن تشير إلى كامل أعمال مجموعة الشركات، وهذا بغرض تحديد إجمالي دخل منشأة دائمة ما، ويمكن تطبيق ذلك أيضاً على شركة فرعية تعمل بصفتها وكيل.

نتمنى أن يوفر هذا المقترح أساساً لكلا الإجراءين اللتين تتبعهما الدول لاعتماد هذا النهج ومواصلة المداولات في المنتديات ذات الصلة سواء كانت وطنية أو إقليمية أو عالمية، وهذا بهدف تحقيق تنفيذه الشامل.

<sup>1</sup> ملحق ضريبي بإعلان سانت بطرسبرغ، سبتمبر 2013.

<sup>2</sup> منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، بيان حول حل ثنائي الركائز لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن التحوّل إلى الاقتصاد الرقمي، أكتوبر 2021.

<sup>3</sup> الركيزة الأولى عبارة عن الاتفاقية متعددة الأطراف المقترحة التي تقدم حقاً جديداً للدول التي تتحقق فيها المبيعات لفرض ضريبة على حصة من الأرباح لحوالي 100 من الشركات متعددة الجنسيات الأضخم والأكثر ربحاً، مع ترك القواعد الحالية سارية لكافة الأغراض الأخرى (المبلغ "ب")، بالإضافة إلى منهجية مبسطة جديدة للتسعير التحويلي لموزعي الجملة (المبلغ "ب")، وتقدم الركيزة الثانية حدًا أدنى عالمياً لضريبة الشركات قدره 15% يمكن أن تطبق الدول الراغبة على الشركات متعددة الجنسيات التي يبلغ حجم مبيعاتها على الأقل حد الـ750 مليون يورو (ضريبة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي GloBE)، بالإضافة إلى قاعدة مستندة إلى اتفاقية تسمح بفرض دول المنبع لضريبة مقطوعة أقل من الحد الأدنى المعمول به (9%) في بلد المقصد (قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة STTR). للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً، انظر *Taxing, Taxing* (BEPS Monitoring Group (2023), *Multinationals: The BEPS Proposals and Alternatives* الورقة، لم تصدر أية نسخ نهائية من أي منها سوى (قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي GloBE)، الجاري تنفيذها حتى الآن على ما يزيد عن 40 دولة. للاطلاع على نقد لقواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي، انظر E. Eze, S. Picciotto, M.A. Ahmed et al. (2023) *The GloBE Rules: Challenges for Developing Countries and Smart Policy Options to Protect their Tax Base*. South Centre, Tax Cooperation Policy Brief No. 35, 18 August 2023.

<sup>4</sup> مجموعة الـ24، *Proposal for Addressing Tax Challenges Arising from Digitalisation*، 17 يناير 2019. أعلن عن هذا الإصدار في اجتماع مؤتمر الإطار الشامل في ديسمبر 2018، وهذا على الرغم من أن البعض قد عارض نظرها، ورجع هذا لعدة أسباب.

<sup>5</sup> الأمم المتحدة، التعزيز الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/78/235، 26 يوليو 2023، فقرة 12.

<sup>6</sup> يقدر صندوق النقد الدولي أن مبلغ "ب" للركيزة الأولى سيعيد تخصيص حوالي 2% من إجمالي أرباح الشركات متعددة الجنسيات، ونحو 12 مليار دولار بناء على بيانات تعود إلى عام 2019، وتقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نطاقاً إلى حد ما أعلى بقليل: متوسط يتراوح بين 12 و25 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 2017 إلى 2021. يتفق الاثنان

بالمادة 7 (4) في نموذجها. في الواقع، حوالي ثلثي المعاهدات الضريبية السارية تحتفظ بالمادة 7 (4)، لا سيما تلك المبرمة مع البلدان النامية.<sup>27</sup>

يشير مصطلح "المنشأة" إلى نشاط تجاري، وليس إلى كيان قانوني.<sup>28</sup> ومن ثم، فيمكن تطبيقه على إجمالي أرباح الأعمال التجارية لمجموعة الشركات ككل عند تطبيق المادة 7 (4). انتعدت غالبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن هذا مع التغييرات التي طرأت على نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2010، واعتمدت "النهج المعتمد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" لإسناد الأرباح إلى المنشأة الدائمة. رفضت ذلك الاقتراح لجنة الأمم المتحدة والبلدان النامية، التي أصالت الاحتفاظ بحقها في تطبيق التقسيم الجزئي بموجب المادة 7 (4) وهذا بموجب معاهداتها الضريبية.

بموجب المعاهدات الحالية أيضاً، يمكن معاملة الشركة التابعة على أنها منشأة دائمة "بالوكالة" تابعة للشركة الأم.<sup>29</sup> في كثير من الحالات، تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بفروع داخل بلد ما، لكن بموجب قواعد التسعير التحويلي الحالية، يمكن لهذه الشركات متعددة الجنسيات أن تدعي أنها خاضعة للضريبة فقط على الأرباح "الروتينية"، مع تطبيق نهج تسعير تحويلي "أحادي الجانب"، وفي الوقت ذاته، تُنسب العوائد الكبيرة المستمدة من ذلك البلد إلى الشركات التابعة الأخرى المقيمة في أماكن أخرى، وعادة ما تكون في ولايات قضائية منخفضة الضرائب. على سبيل المثال، يمكن قول إن إحدى الشركات التابعة تضطلع بمهام مثل التسويق أو دعم العملاء، وهذا في حين توجيه عوائد المبيعات إلى مكان آخر.<sup>30</sup> ومع ذلك، ففي مثل هذه الظروف، يمكن التعامل مع الشركة التابعة العاملة في مجال التسويق، على سبيل المثال، بصفتها منشأة دائمة تتبع الشركة التابعة المسؤولة رسمياً عن المبيعات. إذا كانت الشركة متعددة الجنسيات تمارس أعمالاً تجارية كبيرة داخل بلد ما دون أن يكون لديها أي شركة تابعة مدمجة محلياً، فقد يُطلب منها عمل ذلك، مع تطبيق عتبة نقدية كما يوضح القسم 3 أعلاه، ويجري التعامل مع هذه الشركة التابعة باعتبارها منشأة دائمة تابعة لشركتها الأم.

ومن ثم، فيمكن فهم المادة 7 (4) على أنها تسمح بإسناد الأرباح إلى أي كيان خاضع للضريبة على أساس توزيع إجمالي أرباح العمل التجاري لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي ينتمي إليها. جرى رفض هذا صراحةً عندما اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئها التوجيهية للتسعير التحويلي في عام 1995، والتي أوضحت ما يسمى بـ"مبدأ التصرف بلا ضابط"، الذي يهدف إلى معاملة أعضاء مجموعات الشركات متعددة الجنسيات على أساس وهم خيالي بأنهم مستقلون تماماً عن بعضهم البعض. هذه المبادئ التوجيهية ليست ملزمة قانوناً، لكنها تساعد فقط في تفسير المادة 9 في المعاهدات الضريبية. أصبحت هذه المؤسسات مختلفة وظيفياً على نحو متزايد بسبب الطبيعة غير الملائمة وغير المقبولة للوهم الخيالي القائل بأن الشركات متعددة الجنسيات ينبغي أن تعامل باعتبارها مجموعة من الكيانات المستقلة التي تتعامل مع بعضها البعض "بلا ضابط". من وجهة نظرنا، ينبغي إعادة كتابتها بالكامل أو التخلي عنها. في الوقت ذاته، يمكن اعتماد إجراءات مؤقتة بالطرق التي اقترحتها.

جرى الآن تمكين تطبيق التوزيع حسب صيغ محددة من خلال صياغة المعايير والقواعد الفنية التفصيلية لجميع عناصرها في الركيزتين الأساسيتين لمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وهذا على النحو المبين في القسم ب.2. أعلاه. من شأن هذا إزالة الاعتراض العملي الرئيسي الذي أعربت عنه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في المبادئ التوجيهية لعام 1995، التي شددت على "تكاليف الامتثال وشروط البيانات المتطلبة مما لا يُحتمل" المذكورة.<sup>31</sup> جرت دراسة التحوّل المحتمل إلى التوزيع الكسري بمزيد من التفصيل بعد مرور عقد من الزمن، وهذا في سياق الظهور الأول لنماذج الأعمال التجارية الرقمية، من خلال "التجارة الإلكترونية"، التي أكدت أيضاً على الصعوبات العملية والإدارية الرئيسية.<sup>32</sup>

مما هو مبين الآن أن التوزيع الكسري مُجدي من منظور الإمكانية الفنية، بل إنه ضروري بالفعل للإصلاح الفعال للقواعد الضريبية الدولية بغرض تمكين فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات في أماكن حدوث أنشطتها. إن أي عقبات متبقية في الأساس سياسية. ستكون هناك حاجة إلى المفاوضات على وجه الخصوص بغرض التوصل إلى التوافق في الآراء بشأن العوامل الواردة في صيغة التوزيع ووزنها الترجيحي المناسب، والمعالجة المناسبة للخصائر. حتى في هذا الصدد، يظهر تقارب كبير، كما يوضح القسم ب.2 أعلاه.

يتضح أن التحوّل إلى النهج الجديد الذي ننتقده سوف يتيسر إلى حد كبير من خلال إنشاء هيئة ضريبية عالمية جديدة، وهي الآن قيد الفحص في الأمم المتحدة. مع ذلك، لا ينبغي أن تؤخر البلدان عملية التحوّل بطريق الانتظار حتى نشأة مثل تلك الهيئة. ينبغي الاعتراف بأن جنين نهج جديد قد تبلور بالفعل، وهذا في المعايير الفنية التفصيلية المصوغة والمناخ بالفعل. بوسع البلدان الراغبة، بل ينبغي عليها، اتخاذ خطوات نشطة الآن للمساعدة في ظهورها، وتوفير الحماية الفورية للأوعية الضريبية، وهذا في حين تضمن استعدادها للتنفيذ على المستوى الدولي من خلال الإطار المؤسسي العالمي الجديد.



على أن أغلب البلدان ستكتسب ما بين 0.5% إلى 1.5% من عوائد ضريبتها المفروضة على دخل الشركات، وبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفضة، فيقدر صندوق النقد الدولي ازدياداً يتراوح بين 0.0% إلى 0.7%، في حين تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما بين 0.7% إلى 1.7% من عوائدها على الضريبة المفروضة على دخل الشركات. انظر صندوق النقد الدولي (2023)، International Corporate Tax Reform، ورقة إحاطة للمجلس التنفيذي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2023)، ندوة افتراضية: Economic impact assessment of the Two-Pillar Solution، 18 يناير. على البلدان المشاركة في هذا المخطط التخلي عن فرض الضرائب على الخدمات الرقمية في المقابل.

<sup>7</sup> تحليل للأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) يظهر أنه على الرغم من تمتع 1% فقط من الشركات متعددة الجنسيات بأكثر من 100 شركة فرعية، فذلك الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عما يزيد عن 60% من القيمة المضافة لتلك الشركات متعددة الجنسيات، وأن أضخم 100 شركة تتشارك فيما بينها بحوالي 55 ألف شركة فرعية: أونكتاد (2016)، *World Investment Report. Investor Nationality: Policy Challenges*. جنيف، الأمم المتحدة، ص: 134-135.

<sup>8</sup> ينبع هذا الفهم من الاقتصاد المؤسسي للشركة، انظر رونالد هاري كوس (1937) *Economica* 4، 'The Nature of the Firm.'، 405-386، أوليفر إيتون وليامسون (1988)، *Journal of Law, Economics & Organization* 4، "The Logic of Economic Organization"، *Economics and Organization* 4: 65، انظر سول بيتشوتو وجيفري كادت (2022) "The Transition to Unitary Taxation"، *Tax Notes*، 108، 461-453، في ص. 455. متاح على: [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=4281528](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4281528)

<sup>9</sup> في وجهة نظرنا، تصميم ضريبة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) معقد بلا مبرر، وغير منصف للدول النامية، ويعود هذا بشكل أساسي إلى قواعده فيما يخص الأولوية. قدمنا بديلاً أكثر إنصافاً وفعالية حسب تخصيص محدد للحقوق بما يطبق ضريبة إضافية وذلك في: أليكس كوهام وآخرون (2021)، "A Minimum Effective Tax Rate for Multinationals"، *Global Policy*، 13: ص: 33-18، متاح على <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13029>. على الرغم من أننا نعد ضريبة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) غير ملائمة لمعظم البلدان النامية، ولهذا فنصيحنا عدم انضمامها إلى هذا المخطط، فاعتماد آخرين لها سيوفر الحيز المتاح للاستجابة من خلال السياسات من أجل حل أكثر شمولية، ما سيسهل اعتمادها لتدابير تكميلية أكثر ملاءمة لظروفها، ما سيعيد أكثر توافقاً مع ضريبة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) [انظر فريق مراقبة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (2023) المثبوت في المراجع أعلاه].

<sup>10</sup> يتضح هذا في أنظمة التوزيع حسب صيغ محددة التي لطالما استخدمت في الولايات الفيدرالية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا على الرغم من وجود تغير في السنوات الأخيرة تجاه إعطاء وزن ترجيحي أكبر لعامل المبيعات. قدمت المفوضية الأوروبية صيغة مشابهة في مقترحها للقاعدة الضريبة الموحدة المشتركة لعام 2011، والتي جرى تحديثها في 2016، وأعيد إطلاقها الآن باسم "الأعمال في أوروبا: إطار لفرض الضرائب على الدخل (BEFIT)". يقترح هذا اعتماد تطبيق قواعد مشتركة في الاتحاد الأوروبي من أجل تعريف إجمالي الأرباح للشركات متعددة الجنسيات (بدءاً من قواعد الحسابات المالية، مثل المبلغ ("A"))، إلى جانب نهج مبسط لتخصيصها داخل الاتحاد الأوروبي لفترة انتقالية، وشرط للمفوضية كي تنشر دراسة في خلال ثلاثة أعوام من تنفيذها على العوامل والوزن الترجيحي من أجل اعتماد محتمل للتوزيع حسب صيغ محددة (مقال 9.45). انظر المفوضية الأوروبية (2023) *Business in Europe: Taxation (BEFIT) Framework for Income Taxation*، COM (2023) 532، متاح على [https://taxation-customs.ec.europa.eu/taxation-1/corporate-taxation/business-europe-framework-income-taxation-befit\\_en](https://taxation-customs.ec.europa.eu/taxation-1/corporate-taxation/business-europe-framework-income-taxation-befit_en)

<sup>11</sup> على سبيل المثال، نظام ضريبة الدخل المفروضة على الشركات النيجيرية (تواجد اقتصادي ملحوظ) في 2020، والقانون المالي الهندي 2018، مع إضافة التفسير 2 إلى البند 9 (1) (أ) من تعريف قانون الضرائب على الدخل لـ"العلاقات التجارية" في الهند. مع تضمين قواعد مشابهة لمقترح المفوضية الأوروبية التواجد الرقمي الملحوظ في توجيهات [المفوضية الأوروبية (2018)]، *Proposal for a Council Directive laying down rules relating to the corporate taxation of a significant digital presence*، 21 مارس 2018، COM (2018) 147، نهائي. يقر قانون الإصلاح الضريبي الكولومبي الصادر في ديسمبر 2022 بإمكانية فرض ضريبة على دخل غير المقيمين الناتج عن بيع البضائع أو الخدمات المقدمة في البلد بشرط تمتع بتواجد اقتصادي ملحوظ، ما يفصله تعريف القانون على أنه وقوع لتفاعلات منهجية متعمدة إما مع العملاء وإما مع المستخدمين ذوي إجمالي الإيرادات المتخطى لعتبة محددة، ومواصفات تفصيلية إضافية للخدمات الرقمية (قانون 2277 لسنة 2022، مادة 57).

<sup>12</sup> منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، *Progress Report on Amount A of Pillar One*، العنوان الثالث وجدول "A".

<sup>13</sup> اشتمل هذا على فترة تشترط خضوع أي عمل تجاري أو نشاط مجزي ربحاً إلى "فرض الضرائب فقط في دولة حدوث العمل أو النشاط" ما لم تكن ثمة "معاملات منزلة أو عرضية". جرى حذف هذا الجزء من مسودة لندن [عصبة الأمم (1946)، التعليق والنص لنموذج إتاقية لندن والمكسيك للضرائب، وثيقة 88.M.88.1946.II.A. ص: 13-14، متاح على <https://archives.ungeneva.org/>]

<sup>14</sup> تقترح مادة 8 (البديل ب) من نموذج الأمم المتحدة نهجاً نموذجياً لفرض الضرائب الخاضعة للضريبة: "على أساس قسمة ملائمة لإجمالي الأرباح الكلية التي تحققها

المؤسسة من عمليات النقل البحري التي تقوم بها". اعتمدت بلدان عدة فرض الضريبة في بلد المنبع على أرباح الشحن البحري في إتاقياتها الضريبية بنجاح. لكن بدلاً من تبني مقترح نموذج الأمم المتحدة لفرض الضرائب على إجمالي الربح، فهم يطبقون ضريبة مقطوعة بشكل عام على إجمالي الإيرادات إيوب مايكل وتاتشيانا فالكو (2021)، *Taxing Profits from International Maritime Shipping in Africa: Past, Present and Future of UN Model Article 8 (Alternative B)*، ورقة عمل صادرة من المركز الدولي للضرائب والتنمية ICTD 133، ص. 44.

<sup>15</sup> لتلافي التحديات المحتملة بموجب الاتزامات الدولية الوارد أن تتعهد بها البلد بموجب الإتاقيات التجارية والاستثمارية، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل المحلي مع تقديم الخدمات العابر للحدود [على سبيل المثال الإتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (الغاتس)]، على المشترع توضيح أن الغرض منها ضمان التكافؤ في المسائل الضريبية مع الموردين المحليين (أو لتجنب التعهد بهذا التزامات). ينبغي ملاحظة أن إتاقيات الاستثمار الأحدث لا تحمي سوى الاستثمارات المبرمة على يد منشآت في الدولة المضيفة، انظر حامد القاضي، دانيش، مكاني ميس مينيفي، سوزي إريك نيكما، دانييل أوريبا تيران (2023) "The Protocol on Investment to the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area: What's in it and what's next for the Continent?"، *إفستمنت تريتي نيوز*، 1 يوليو.

<sup>16</sup> Companies and Allied Matters Act 54، يعود تاريخه إلى قانون الشركات لعام 1968 بند 370.

<sup>17</sup> انظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017)، *Mechanisms for the Effective Collection of VAT/GST Where the Supplier is not located in the Jurisdiction of Taxation*، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017)، *International VAT/GST Guidelines* بند 2.3 ج.

<sup>18</sup> دانييل شافيرو، 2018، 'Goodbye to All That?: A Requiem for the Destination-Based Cash Flow Tax'، *Bulletin for International Taxation*، ص: 248-258.

<sup>19</sup> المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF) (2021)، "The Inclusive Framework's Two-Pillar Solution to Addressing the Tax Challenges Arising from the Digitalisation of the Economy"، *الملحوظة الفنية رقم 8*.

<sup>20</sup> اتحاد النقل الجوي الدولي (أياتا) (2018)، *Guidelines for Taxation of International Air Transport Profits*، ص. 16، متاح على [https://www.iata.org/contentassets/a72d8d3cfa84529bcedf6b2dc59f224/taxation\\_intl\\_air\\_transport20profits\\_final.pdf](https://www.iata.org/contentassets/a72d8d3cfa84529bcedf6b2dc59f224/taxation_intl_air_transport20profits_final.pdf)

<sup>21</sup> جوان مارتنز وينر (2005)، "Formulary Apportionment and Group Taxation in the European Union: Insights from the United States and Canada" المفوضية الأوروبية: *Taxation Papers*، ورقة عمل 8، ص: 11-15.

<sup>22</sup> المفوضية الأوروبية (2016)، *Proposal for a Council Directive on a Common Consolidated Tax Base (CCCTB)*، COM (2016) 683، نهائي.

<sup>23</sup> كيمبرلي كلاوسينغ (2017)، "Lessons for International Tax Reform from the US State Experience under Formulary Apportionment"، *Taxing Multinational Enterprises as Unitary Firms* (المركز الدولي للضرائب والتنمية)، ص. 96.

<sup>24</sup> صندوق النقد الدولي (2019) ص: 27-28، متاح على <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/10/11/Assessment-of-Global-Formula-Apportionment-48718>، انظر أيضاً أليكس كوهام، بيتر يانسكي، سايامون لورينز، "Key Findings from Global Analyses of Taxing MNEs as Multinational Profit Misalignment"، في سول بيتشوتو، *Corporate Taxation in the Global Economy*، الفصل السابع. صندوق النقد الدولي، 2019. ص: 33-34، أيضاً صندوق النقد الدولي (2019) ورقة سياسات.

<sup>25</sup> انظر ورقة استشارات الهند لعام 2019، بالأخص الفقرتين: 197-198، ومقترح المفوضية الأوروبية بخصوص التواجد الرقمي الملحوظ، ص: 3-4.

<sup>26</sup> على سبيل المثال، في الهند، أورد "موجز أهم 400 قرار ضريبي في الهند" في هينات التحكيم والمحاكم في سنة واحدة فقط (2018) 1150 حكماً بخصوص التسعير التحويلي، و 130 حكماً فقط بخصوص شؤون ضريبية دولية أخرى (متاح على [https://itatonline.org/articles\\_new/digest-of-4000-important-judgments-on-transfer-pricing-international-tax-and-domestic-tax-jan-to-dec-2018/](https://itatonline.org/articles_new/digest-of-4000-important-judgments-on-transfer-pricing-international-tax-and-domestic-tax-jan-to-dec-2018/)).

<sup>27</sup> أشار تحليل من عام 2020 إلى أن من أصل 3181 إتاقية ضريبية ثنائية متاحة باللغة الإنجليزية، احتوت 2161 منها على المادة (4)7: انظر سول بيتشوتو (2021)، "The Contested Shaping of International Tax Rules: The Growth of Services and the Revival of Fractional Apportionment"، *المركز الدولي للضرائب والتنمية*: ورقة عمل 124، ص. 17.

<sup>28</sup> في كلتا نموذجي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأمم المتحدة، فالمصطلح "مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة" تعريفاً كالاتي: "مؤسسة يباشرها مقيم في الدولة المتعاقدة"، منذ 2000، ونموذج منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي يذكر أيضاً أن مصطلح "مؤسسة" يشير إلى مباشرة أي عمل تجاري.

<sup>29</sup> The David R. Tillinghast Lecture: "انظر جان بيير لو غال (2007)، "Can a Subsidiary Be a Permanent Establishment of its Foreign Parent?" تعليق على مادة 5، فقرة 7 من "اتفاقية الضريبة النموذجية بشأن الدخل ورأس المال" من إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *Tax Law Review*، 60، ص: 214-179، ريويفين شلومو أفي يوناه، زاشيه بوغا تيناغا (2014)، "Unitary Taxation and International Tax Rules"، المركز الدولي للضرائب والتنمية: ورقة عمل 26.

<sup>30</sup> انظر، على سبيل المثال، مجلس العموم البريطاني، لجنة الحسابات العامة (2012)، تقرير عن حسابات 2011-2012 لهيئة العوائد والجمارك البريطانية، محاضر فرز الأدلة: ستارباكس وأمازون وجوجل، ونيفيا كالاي تشيشين شاين (2020)، "Taxing Uber—Brave New Service"، في: جاسينكو مارين وآخرون (محررون)، *Uber or Unfair Competition: Legal Analysis of the Nature of Uber Services*، سيرينغر، ص: 198-181.

<sup>31</sup> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022)، *Transfer Pricing Guidelines for Multinational Enterprises and Tax Administrations*، فقرة 27.1، ص: 37.

<sup>32</sup> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2005)، *E-commerce: Transfer Pricing and Business Profits Taxation*، دراسات السياسة الضريبية 10. يشتمل هذا على تقرير من الفريق الاستشاري الفني الذي تضمن ممثلين لأعمال تجارية.



*The South Centre is the intergovernmental organization of developing countries that helps developing countries to combine their efforts and expertise to promote their common interests in the international arena. The South Centre was established by an Intergovernmental Agreement which came into force on 31 July 1995. Its headquarters is in Geneva, Switzerland.*

Readers may reproduce the contents of this policy brief for their own use, but are requested to grant due acknowledgement to the South Centre. The views contained in this brief are attributable to the author/s and do not represent the institutional views of the South Centre or its Member States. Any mistake or omission in this study is the sole responsibility of the author/s. For comments on this publication, please contact:

The South Centre  
International Environment House 2  
Chemin de Ballexert 7-9  
PO Box 228, 1211 Geneva 19  
Switzerland  
Tel.: +41 (0)22 791 8050  
south@southcentre.int  
https://www.southcentre.int

Follow the South Centre's Twitter: South\_Centre



## Previous South Centre

### Tax Cooperation Policy Briefs

No. 21, November 2021 – Streamlining the Architecture of International Tax through a UN Framework Convention on Tax Cooperation by Abdul Muheet Chowdhary and Sol Picciotto

No. 22, 12 January 2022 – Global Minimum Corporate Tax: Interaction of Income Inclusion Rule with Controlled Foreign Corporation and Tax-sparing Provisions by Kuldeep Sharma, ADIT (CIOT,UK), FTI (Australia), Insolvency Professional (IBBI)

No. 23, 11 February 2022 – Global Minimum Tax Rate: Detached from Developing Country Realities by Sebastien Babou Diasso

No. 24, 29 July 2022 – A Global Asset Registry to track hidden fortunes and for asset recovery by Ricardo Martner

No. 25, 30 September 2022 – UN Model Tax Convention: Selective Territoriality – The Specter of Privileged Player in a Rigged Game by Muhammad Ashfaq Ahmed

No. 26, 31 October 2022 – Revenue Effects of the Global Minimum Corporate Tax Rate for African Economies by Seydou Coulibaly

No. 27, 21 December 2022 – Taxing Big Tech: Policy Options for Developing Countries by Abdul Muheet Chowdhary and Sébastien Babou Diasso

No. 28, 20 January 2023 – Climate Finance Withholding Mechanism: Exploring a potential solution for climate finance needs of the developing countries by Radhakishan Rawal

No. 29, 3 March 2023 – Digital taxation under the OECD Amount A and UN Article 12B mechanisms for market jurisdictions in Africa: a comparative analysis by Erica Rakotonirina

No. 30, 25 March 2023 – Enforcing Secondary Taxing Rights: Subject to Tax Rule in the UN Model Tax Convention by Abdul Muheet Chowdhary and Sebastien Babou Diasso

No. 31, 25 March 2023 – Taxation of Computer Software: Need for Clear Guidance in the UN Model Tax Convention by Abdul Muheet Chowdhary and Sebastien Babou Diasso

No. 32, 30 May 2023 – Global Minimum Taxation of Multinationals: Opportunities and risks for some African States by AMAGLO Kokou Essegbe, KOUEVI Tsotso and ADJEYI Kodzo Senyo

No. 33, 26 June 2023 – Taxation of Digital Services: what hope for the African States? by ADJEYI Kodzo Senyo, KOUEVI Tsotso and AMAGLO Kokou Essegbe

No. 34, 24 July 2023 – Conceptualizing Remote Worker Permanent Establishment by Radhakishan Rawal

No. 35, 18 August 2023 – The GloBE Rules: Challenges for Developing Countries and Smart Policy Options to Protect Their Tax Base by Emmanuel Eze, Sol Picciotto, Muhammad Ashfaq Ahmed, Abdul Muheet Chowdhary, Bob Michel and Tommaso Faccio